العمل الإضافي:3ن

الإمتحان على:16ن

المجموع:19ن

الإجابة النموذجية:امتحان س2

مقياس الحوكمة المحلية

الإجابة على السؤال الأول:

تختلف النظرة إلى مفهوم اللامركزية الإدارية من بلد لآخر نظراً لتباين الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدول. وبصفة إجمالية يمكن القول إن اللامركزية الإدارية هي عملية ترمي إلى نقل أنشطة اقتصادية وإدارية وخدمية من منطقة مركزية مسيطرة إلى أقاليم قليلة النمو، ومن خلال تتبع تعريف اللامركزية الإدارية في الفقة الإداري والقانوني يستنتج أن اللامركزية الإدارية لا تعدو أن تكون فعلاً تقوم الحكومة المركزية عبره بنقل السلطة والمسؤولية رسمياً (أي بموجب تشريعات) إلى فاعلين ومؤسسات على مستوى أدنى (وحدات إدارية محلية أو هيئات عامة)

وهذا النقل للصلاحيات الإدارية يمكّن الأقاليم من مزاولة عمل الدولة فيما يخص تنفيذ الاستثمارات العمومية ومتابعتها وتسييرها. وينبغي أن يكون تحويل السلطات إلى الأقاليم والهيئات العامة مرافقاً توفير الوسائل المالية الضرورية للتنمية اللامركزية.

فاللامركزية تعني إذاً أن تعترف الدولة للأشخاص المعنوية الدنيا (البلديات ـ وحدات إدارية ـ مؤسسات وهيئات عامة) بنوع من الاستقلالية في تسيير شؤونها الذاتية لكن دائماً تحت إشراف السلطة المركزية ومراقبتها.

تقوم هذه الصورة على أساس إقليمي، أي على أساس استقلال مجموعة من السكان بإدارة بعض شؤونهم الإدارية المحلية،حيث يمنح المشرع الشخصية القانونية لأجزاء محددة من إقليم الدولة (المحافظات ـ والمدن ـ والبلدان ـ...الخ) بكل ما يترتب على ذلك من ممارسة الحقوق المعترف بها للشخص المعنوي وتحمله لبعض الالتزامات. والقصد من هذا الاتجاه التشريعي هو قيام الأشخاص اللامركزية بإدارة المرافق المحلية التي يعينها المشرع في النطاق الإقليمي عن طريق مجالس محلية منتخبة تتمتع بالاستقلال إزاء السلطة المركزية مع خضوعها لرقابتها وإشرافها في الحدود التي يبينها القانون. وتطبق الكثير من دول العالم المعاصر هذه الصورة من اللامركزية وترسم أنظمة قانونية متكاملة لتجسيدها بشكل قانوني.

الإجابة على السؤال الثاني:

(س1) : طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان

1/المؤسسات الديمقراطية

تُنشئ الإصلاحات التي يفرضها الحكم الرشيد على المؤسسات الديمقراطية، عندما تترسّخ في قيم حقوق الإنسان، سُبلاً تسمح للرأي العام بالمشاركة في وضع السياسات سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية. كما تنشئ آليات لإدماج فئات اجتماعية متعددة في عمليات اتخاذ القرارات، لا سيّما على الصعيد المحلي. وقد تشجع كلًّا من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على صياغة مواقفه بشأن قضايا تهمّه والتعبير عنها.

2/ تقديم الخدمات العامة

تؤدي الإصلاحات التي يفرضها الحكم الرشيد، في مجال توفير الخدمات الحكومية إلى الناس، إلى النهوض بحقوق الإنسان عندما تحسّن قدرات الدولة على الوفاء بمسؤوليتها في توفير المنافع العامة الأساسية لحماية عدد من حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم والصحة والغذاء. وقد تتضمن مبادرات الإصلاح آليات متعلقة بالمساءلة والشفافية وأدوات السياسة العامة التي تراعي الاعتبارات الثقافية من أجل ضمان توفر الخدمات للجميع وقبولهم لها، وسبلاً لمشاركة الرأي العام في اتخاذ القرارات.

3/ سيادة القانون:

عندما يتعلق الأمر بسيادة القانون، فإن مبادرات الحكم الرشيد التي تراعي حقوق الإنسان تحقق إصلاح التشريعات وتساعد المؤسسات، ابتداءً من النظم الجزائية وصولاً إلى المحاكم والبرلمانات، بهدف تحسين تنفيذ هذه التشريعات. وقد تتضمن مبادرات الحكم الرشيد الدعوة إلى الإصلاح القانوني ورفع مستوى التوعية العامة بشأن الإطار القانوني الوطني والدولي وبناء القدرات وإصلاح المؤسسات

4/مكافحة الفساد:

فيما يتعلق بمكافحة الفساد، تعتمد جهود الحكم الرشيد على مبادئ مثل المساءلة والشفافية والمشاركة لإعداد تدابير مكافحة الفساد. وقد تتضمن المبادرات إنشاء مؤسسات مثل لجان مكافحة الفساد، وإيجاد آليات لتبادل المعلومات، ورصد استخدام الحكومات للأموال العامة وتنفيذها للسياسات.

(س2)

متغيرات بناء مؤسسات المجتمع المدني بهدف تحقيق إستراتيجية التنمية السياسية والبشرية.

يساهم المجتمع المدني يوميا في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم – المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز – فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة تقوم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بتأدية عملها في مجال

حقوق الإنسان عبر طرق عدة: كحمل هموم المواطنين والرأي العام؛ العمل على رأب الصدع في المجتمعات التي تعاني من الصراعات؛ الدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز أو الحرمان؛ تبادل المعلومات؛ مناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان؛ التبليغ عن أي انتهاكات تتعلق بهذا الموضوع؛ مساعدة ودعم ضحايا الانتهاكات؛ إطلاق حملات من أجل تطوير معايير جديدة لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات لدفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان؛ والمساهمة في توفير نظام حماية فعال على الصعيد الوطني وتقديم التدريب في هذا المجال.

إن تعاون مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع المجتمع المدني لا يزال يمثل أولوية إستراتيجية للمكتب لأنه يدعم أهدافنا المشتركة ويساعد على معالجة اهتماماتنا المتبادلة ويدعم مهمة المكتب ومبادراته في مجال حقوق الإنسان..

(س3)

طبيعة وشكل ودرجة العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول النامية والدول المتقدمة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن العلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول المعنية أو المستهدفة، وهي العلاقة التي تتباين في طبيعتها وتتعدد في أشكالها من حالة إلي أخري، تؤثر بدرجة أو بآخري علي دور هذه المنظمات في مجال حماية حقوق الإنسان. وتفصيل ذلك أن العلاقة المتبادلة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول النامية والفقيرة بصفة عامة، تختلف في طبيعتها وفي درجتها، عن العلاقة بين هذه المنظمات ذاتها وحكومات الدول القوية والمتقدمة. كما تختلف هذه العلاقة بداهة باختلاف طبيعة النظام السياسي الحاكم في الدولة وموقفه من الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبعبارة أخري فإن السمة الغالبة على العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية عمومًا وحكومات دول العالم النامي والدول غير الديمقراطية عامة تقوم علي أساس من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادل. فالمنظمات من جانبها لا ترى في هذه الحكومات إلا حجر عثرة يحول بينها وبين تحقيق الأهداف التي تسعي إلى إنجازها، في حين أن هذه الحكومات لا تنظر إلي تلك المنظمات إلا من منظور واحد مفاده أن المنظمات غير الحكومية ليست إلا معاول هدم تستخدمها القوي الخارجية لزعزعة الاستقرار الداخلي وتهديد الأمن والسلامة الوطنية للدول.

وغني عن البيان أن تباين طبيعة العلاقات المتبادلة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول من حالة لأخرى من شأنه أن يؤثر إيجابًا أو سلبًا على دور هذه المنظمات فيما تقوم به من العمل علي تعزيز احترام حقوق الإنسان وكفالة التمتع بها من قبل الكافة. فدول العالم الثالث تنظر لمنظمات حقوق الإنسان، بصفة عامة، بكثير من الشك والريبة حول حقيقة عملها وما تنشده من أهداف، بعكس دول العالم الغربي التي تري في هذه المنظمات أداة فعالة ومهمة في تعزيز

الطبيعة العالمية لهذه الحقوق وحمل الدول كافة علي احترامها وكفالتها للمقيمين علي أراضيها دون تمييز في ذلك بين مواطني الدولة وبعضهم أو بينهم وبين الأجانب المقيمين.